ISSN: 2335-1756
NDL/BNA/4949-2013
مجلة مقاربات
مجلد: 06 عدد: 01 2020

الأدوات الإجرائية والآليات التصورية في الكتابة التاريخية -جدل الوثيقة بين المدراس التاريخية-

الباحث: خالد مقران
جامعة حسيبة بن بوعلي/ الشلف

ملخص:

تُعد مضامين الوثيقة التاريخية وتنوعها حقلا مهما في تبلور اتجاه المؤرخ المشتغل على شتى أصناف المتون والتصانيف، والذي أنتج بدوره مدراس تاريخية تمارس الكتابة وفق مستويات مختلفة وقراءات متعددة للوثيقة التاريخية، تهدف الدراسة لإماطة اللثام عن البنى العامة التي شكلت تراكمات المدراس التاريخية والتي تلخصها الدراسة في اتجاهين رئيسين تقليدي والأخر حداثي.

الكلمات المفتاحية :
الوثيقة؛ الأدوات المنهجية؛ التصورات العقلية؛ قراءة الوثيقة؛ المدراس التاريخية.

مقدمة:

تفرض المستجدات المنهجية على الباحث في حقل التاريخ تجاوز مشكلاته المنهجية التراكمية في التعامل مع الوثيقة؛ وكذا ضرورة بناء معرفة علمية في أفق إبداع منهجية إجرائية وتصورية جديرة بالوعي التاريخي المنشود، في ظل شروط عربية تتميز بالتراجع سواء على مستوى ممارسة مناهج جديدة لقراءة النص الوثائقي وتحليله ونقده، وفي هذا السياق، يمكن طرح الكثير من الأسئلة منها: ما موقع علم التاريخ في الخطاب العربي؟ هل المؤرخ العربي مسلح بالأدوات المنهجية للحفر في الوثيقة التاريخية؟ هل يمكن اعتبار العصر الحالي هو مرحلة نقد سلطة النموذج المعرفي التاريخي؟ هل ضعف الخطاب التاريخي والفلسفي والإيديولوجي ينبع من هيمنة التأويلات اللاتاريخية للوثيقة؟ ليس العصر إذن هو زمان أطروحة سقوط التاريخ في مجال المعرفة، ولكنه بالفعل بداية نقد الوثيقة والكتابة التاريخية، وإعادة بنائهما سواء على مستوى المناهج أو المفاهيم أو النظرية؟، هل بالإمكان ان يتجاوز الباحث العربي مشكلته في استنطاق الوثيقة التاريخية والذهاب بعيد في مقارباته ونقده المبنى على الموضوعية التاريخية؟ هل لتعدد المناهج الأثر في ضبابية الرؤية لدى الباحث وهل من سبيل لتحقيق تصور معرفي خاص بتراثنا العربي الإسلامي بعيدا عن القراءات والتفسيرات المنطوية تحت ما يعرف بالمناهج التصورية اللامادية والأيديولوجية، لقراءة وتفسير وتوظيف الوثيقة التاريخية؟

Mokarabat

أولا: الوثيقة والمعرفة التاريخية:

إن النقلة الابستيمولوجية الحديثة التي تحققت في مجال الكتابة التاريخية، سواء على مستوى المواضيع والقضايا التي أصبح المؤرخون يدرسونها، أو على مستوى مناهج البحث والمقاربة للظاهرة التاريخية المدروسة من خلال الوثيقة، مرتبطة–والى حد بعيد – بالحاجيات الجديدة للمجتمع الحديث، وكذا المشكلات الراهنة التي تواجه الإنسانية جمعاء، وفي هذا الصدد نميز بين اتجاهين رئيسيين في الكتابة التاريخية.

اتجاه تاريخي تقليدي، واتجاه حديث، خاصة بعد أن تبين تراجع الاتجاه التاريخي الأول عن مسايرة التطورات التي أصبحت تعرفها الإنسانية في الوقت الراهن، إضافة لمحدوديته النفعية، يشير الفيلسوف الفرنسي المعاصر "ادغار موران" إلى أن المعرفة الملائمة يتوجب عليها أن تواجه ما هو مركب وأن تصل بين مختلف العناصر المكونة للكل (الاقتصادي، السياسي النفسي، السوسيولوجي، الوجداني، الأسطوري...) [(1)].

كما أن تطور القدرة الطبيعية للفكر البشري على طرح المشاكل الجوهرية ومنه، فان دراسة التاريخ لا يجب أن تنحصر فقط في معرفة الماضي وإنما لابد أن تسهم في فهم الحاضر الإنساني بكل تعقيداته ومشاكله، واستشراف مستقبل أفضل للبشرية؛ لأن المؤرخ «لا يجد سبب وجوده ولا مجده ولا تبريره إلا في استخراج مادته من تحت جبال وثائق الأرشيف» [(2)].

1- مرتكزات الاتجاه التاريخي التقليدي:

لعل أهم ميزة يتميز بها هذا الاتجاه بقاؤه في التاريخ السياسي والعسكري والدبلوماسي، إضافة إلى عنايته الشديدة بدراسة الأحداث من منظور منفرد ومعزول، كل هذا في مسار زمني ضيق [(3)]، أما طريقته في عرض الوقائع، فان مؤرخي هذا الاتجاه يوظفون أسلوب الرواية والسرد، في مرات دون تمحيص ولا تدقيق معتمدين في ذلك على ما توفر لديهم من وثائق مكتوبة، علما أن مفهوم الوثيقة عند هذا التيار لا يتعدى ما هو مكتوب ومسجل، وخاصة الوثائق الرسمية [(4)].

2- مرتكزات مؤرخي التاريخ الجديد:

تحول اهتمام المؤرخين من دراسة الخاص إلى دراسة العام ومن الجزء إلى الكل، ومن الاهتمام بالفرد إلى الانكباب على دراسة المجتمع بكل فئاته ومكوناته الاجتماعية، بما في ذلك الشرائح المغمورة. كما مال المؤرخون إلى دراسة تاريخ البنى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والذهنية، بذل الاستغراق في التاريخ السياسي والعسكري.

أما بخصوص الأساليب وطرائق البحث، فقد بدأ المؤرخ يعتمد أسلوب التفكير العلمي القائم على التحليل الملموس للوقائع، ومساءلة الوثيقة التاريخية، ليس فقط عما تريد قوله، ولكن عما لا تريد البوح به، متوسلا بعدة منهجية تتميز بالتنوع وتعدد المقاربات، كما تغيرت نظرة المؤرخ إلى الزمن التاريخي الذي أصبح الذي أصبح بزوايا مختلفة قصير ومتوسط وبعيد [(5)].

وعموما، لعل أهم ميزة تميز هذا الاتجاه، هي انتقال المؤرخ من مستوى المعرفة الجاهزة التي تقدمها الوثيقة التاريخية إلى مستوى أخر يقوم على نقد كل ما هو جاهز ومعطى مسبق. كما أن طرح المؤرخين لإشكاليات تاريخية

جديدة، تطلب منهم الحفر في مصادر أخرى وكشف وثائق تاريخية جديدة كالعقود والنوازل والعقود العدلية وغيرها من المصادر الدفينة [6].

3- الوثيقة والمساءلة التصورية:

تجمع كل الدراسات الخاصة بعلم التاريخ على أن أهم خطوة يقوم بها المؤرخ عند بداية العمل على الوثيقة ضمن مجال الدراسات التاريخية، هي الانطلاق من تحديد المشكلة التي ستقود دراسته من البداية إلى النهاية، فإذا كان التاريخ الجديد إعادة بناء الماضي البشري وفق رؤى جديدة وبأدوات معرفية جديدة، فان الثابت عند كل المؤرخين المحدثين أن هذا الماضي المدرك يكون دائما إشكاليا وناقصا في حقيقته، ويثير تساؤلات جديدة.

من حيث أن منهجية التفكير التاريخي تبدأ أولا بطرح مشكلة في الحاضر والتعبير عنها بصيغة التساؤل، ثم تأتي مرحلة صياغة الفرضيات، وبعدها يعمل المؤرخ على التحقق من الفرضيات المطروحة مستعينا بالاستكشاف الوثائقي، وفي الأخير يكون خلاصة تركيبية تتضمن جوانب من الإجابة عن الإشكالية المطروحة [7].

مع العلم أن الإشكالية التاريخية تتمثل في شبكة من التساؤلات التي توجه تفكير المؤرخ وتنظم طريقة تعامله مع الوثائق والمعطيات التاريخية، لقد سبقت الإشارة إلى أن المعرفة التاريخية هي دائما معرفة نسبية تسعى إلى الإجابة عن أسئلة راهنة. فالمؤرخ يستقصي الأخبار من الوثيقة، وهو دائما وأبدا، أمام ماضي مجهول يقتحمه

ثانيا: الوثيقة وقراءة الظاهر والمضمر–جدل المدارس التاريخية–:

الملاحظ على جل هذه المدارس أو القراءات اهتمامها الشديد دون استثناء بمفاهيم النص والدلالة واللفظ والمعنى والتاريخ والنظام اللغوي، وهو تطوّر هائل يتماشى، بل يقلّد ما هو موجود في البيئة الغربية من حيث غلبة النسق اللغوي والأدبي على حساب الأنساق الأخرى، وعليه يفسّر الهوَس الشديد بمصطلح القراءة الذي يعني تقديم البديل على مستوى الدلالة والمعنى، وهو انقلاب جذري ضد الاتجاهات السابقة

وعليه يمكن تعريف القراءة المعاصرة داخل النطاق الإسلامي بأنها: (دمج الوعي الجديد داخل مجرى الوثيقة).

وشرح التعريف يوضّح أكثر هذا التحديد:

–فدمج الوعي الجديد: معناه إقحام المكتشفات المعرفية الجديدة على مستوى المناهج والآداب والفلسفة في أوربّا والعالم، والذي أسّس عقلا جديدا في أوساط النخبة العربية تغيّرت نظرته إلى الواقع وإدراكه، وهو الوحيد القادر على تجلية المعاني الحقيقية في جميع الوثائق الإسلامية، إن كانت دينية أو اجتماعية أو ثقافية، عبّر عن ذلك عبد الله الغُذامي بقوله: "وجدنا أنفسنا في مواجهة خطيرة مع فعّالية القراءة، فقد منحناها سلطة على النص تجعلها ذات قيمة أوّلية[8]

فدمج الوعي معناه أيضا تجريبية القراءة، باعتبار غلبة الاتجاه الماركسي الذي يقدّم الوجود على الماهية عند جل أفراد النخبة العربية والإسلامية، ويشير أيضا إلى اجتماعية القراءة، أي ضرورة تجاوب نص الوثيقة مع تطلّعات المؤرخ العربي بما يجعل القراءة ظاهرة اجتماعية وإيديولوجية، تُزحزح جمود الواقع والعقل الإسلاميين.

Mokarabat

ودمجُ الوعي أيضا معناه الارتباط بالنظام الذي يصنع الوعي، وهو بالدرجة الأولى النظام اللغوي، فاللغة هي التي تصنع واقعنا حسب "دريدا" وتلاميذه في العالم العربي والإسلامي [9]، من خلال منظومة المجازات والاستعارات الواسعة التي تحملها، وعليه لا بد من قراءة صحيحة لاستنطاق دلالات مناسبة داخل النظام الإشاري اللغوي في الوثيقة، وليس قراءات تلوينية تلمّع النص دون أن تغوص في باطنه، فتظل رهينة الماضي لا تزحزح عن مكانها مهما كانت الظروف، فتفقد وعيها وواقعها، وتظلّ عالة على غيرها [10]

أمّا الشق الثاني، وهو مجرى النص، فيتعلق أساسا بالنصوص الإسلامية، وهي على المستوى العام لا تختلف عن التي رأينا في المبحث الأول وهي:

-1النص الديني : وهو في النطاق الإسلامي يشمل القرآن والسنة ومصادر التشريع الأخرى.

-2النص التاريخي : ويشمل كل التراث الزاخر في الحضارة الإسلامية منذ بدئها.

ولدمج الوعي بمجرى النص طريقتان:

أ-القراءة الأفقية: والتي تعني بالدّلالة والمعنى والتأويل في بنية النص، خاصة النصوص الفقهية والفتاوى والنوازل

ب-القراءة العمودية: التي تتبع السّند، والتراكمات التاريخية والعلاقات العامة السابقة على النص، أو التي أسهمت في وجود النص، وهي علوية وسفلية كما سيأتي.

وتتحقق المعرفة الصّحيحة للنص بالمناهج المستخدمة بطرق القراءتين، وهذه المعرفة المستهدفة للمعنى هي التي نوّعت المدارس والمناهج وفق الأنساق الثلاثة، والتي تأخذ بـ [11]

- المواقف المرتبطة بالحكم و النظام الاجتماعي و المعاش (العمل).
- الواقع والسببية الاجتماعية.
- القيم الأخلاقية والثقافية المحدّدة.

1- الاتجاهات الحداثية في قراءة الوثيقة:

كان للحماس الشديد لعلاقة الوعي بالوثيقة في النطاق الحداثي أثر في ظهور نظرة ارتيابية واحتقارية عند بعضهم تجاه الوثيقة في التراث والفكر الإسلامي، مما أدى إلى الدعوة إلى تجاوزه وأحيانا تفتيته، وأحيانا هدْرُه باعتباره سلبًا مطلقًا، وعلى كل حال جُمعت هذه الدعوات وعلاقتها بالوثيقة الدينية والتراثية في خمسة اتجاهات:

أ-اتجاه تحليل الوثيقة: وهو الذي يعتمد بعض الآليات الكلاسيكية في التفسير والتأويل ويطعمها ببعض وسائل المنهج التحليلي الحديث؛ مع إعطاء صفة الكفاءة الكاملة للتحليل.

ب- اتجاه تفتيت الوثيقة: النص طبقات؛ في جيولوجيا النص الوسيلة الوحيدة لإبراز ما بين الطبقات هو الحفر والغوص داخلها للعثور على المكبوت والمسكوت عنه .[12]

إضافة إلى إنجاز أبحاث في حقول معرفية مهمة كالديموغرافية التاريخية والتاريخ الاثني والسسيولوجي، وغيره، دون إغفال التعمق في التقاليد القديمة كتوسيع ''حقل الوثيقة التاريخية'' والتنوع الوثائقي [13]، رغم ما يمكن أن يُثار من غموض أو تساؤلات حول علاقة ''التاريخ الجديد'' بالثورة الوثائقية'' [14]

ج–اتجاه تفكيك الوثيقة: ينطلق كذلك من فكرة كريستيفا في الطبقات؛ ولكن بدل التفتيت لا بد من تفكيك النص إلى أجزاء وإبراز المتغايرات والعلامات وممارسة الإحالة وتجاوز الأصل .

د–اتجاه تفجير الوثيقة: هناك نصوص تستعصي على التحليل: لذا يجب مقاربتها مع وسائل الجيولوجيا الحسية أي تفجير النص، والبحث في متناثراته ما يصلح للواقع والوعي الحديث.

هـ–اتجاه تقويض الوثيقة: النص يتحول إلى إعاقة للحظات الزمنية العصرية؛ لذا ليس هناك وسيلة إلا تقويضه؛ والاستئناس بالفراغ واللامعنى؛ لأنه أحسن من الحضور والسلطة النصية.

وهي كلها نابعة من رؤى إيديولوجية محضة، رغم ادّعاء التماهي المعرفي، والنزاهة المنهجية، ونستطيع رد تمايزاتها إلى مستويين [15]

2– نقد وتقويم:

الأول: يرتكز على تحليل البنية الداخلية للنصوص، في مكوّناتها الداخلية وعلاقاتها الصورية، مستقلة أو منفصلة عن علاقاتها الخارجية، لتُصبح هذه البنية إنجازا مثاليًا مطلقًا، وغالبًا ما يتحقق ذلك بالتعامل مع أحد مكوّنات النصوص الثقافية (الفقه أو الشعر، أو الفلسفة...الخ) وليس مع بنية النصوص الكلية بما يتماشى مع الطابع الانتقائي للقراءة.

الثاني: يرتكز على تحليل البنية الداخلية للنصوص، في مكوّناتها الأولى، في ارتباطها بالبناء الاجتماعي الصادرة عنه، لتُصبح هذه البنية إنجازًا اجتماعيًا مشروطًا بأوضاع اقتصادية واجتماعية وثقافية عامة.

وإذا كان المشهد العام قد غلبت عليه الأدلجة والخلفيات السياسية، فإنه من الموضوعية أن نشير إلى قراءات عديدة جادّة وفاعلة رغم تباينها، وتسمو عن السطحية والارتجال والمقدمات المتخمَة بالذاتية.

ثالثا: الوثيقة التاريخية ومضان التوظيف:

سبقت الإشارة إلى أن من أهم مميزات الاتجاه الجديد في الكتابة التاريخية اعتماده على مفاهيم كأدوات للتفكير والمساءلة، وانفتاحه على مجالات وحقول معرفية أخرى. وإذا كان التاريخ–الإشكالي كتوجه جديد في البحث التاريخي المعاصر، يقوم على رؤية علمية متعددة الأبعاد للواقعة التاريخية انطلاقا من اعتبار هذه الأخيرة تبنى وتشيد من خلال الأسئلة التي يطرحها المؤرخ في بداية دراسته، وكذلك الشواهد والوثائق التي يعتمدها، غير أن الواقعة التاريخية هي في الأصل واقعة إنسانية، تتميز بكثير من التعقيد والتركيب والتداخل بين عوامل كثيرة ومتعددة .

وعليه فان المؤرخ مجبر – بحكم الضرورة – قبل العمل على الوثيقة عليه أن يتسلح بمناهج ومقاربات علمية ومعرفية لعلوم أخرى مجاورة، حتى يعطي لأبحاثه ودراسته جانب من العلمية في ملامسة الواقع التاريخي المدروس .

وفيما يلي نورد بعضا من مستويات القراءة للوثيقة التاريخية التي يتم اعتمادها في الكتابة التاريخية.

Mokarabat

1- التوظيف الاقتصادي والكمي:

يعد علم الاقتصاد والإحصاء من بين العلوم الاجتماعية التي ساهمت مساهمة كبيرة في تطوير البحث التاريخي، وذلك من خلال مد المؤرخ بأدوات وتقنيات غاية في العلمية. لا يمكن للمؤرخ أن يدرس الحياة البشرية في أي حقبة زمنية دون الانطلاق من دراسة القاعدة المادية والإنتاجية للجماعة البشرية، وفي هذا الصدد يشير المؤرخ الغربي "برنارد روزنبرجي" في دراسته التاريخية إن اعتماد المؤرخ في قراءة الوثيقة المقاربة الاقتصادية والإحصائية في دراسته للماضي مسألة مهمة لتكميم الظاهرة التاريخية ورصد مؤشرات تطورها و تغيرها(16).

وفي هذا المضمار، قام المؤرخ الفرنسي "فرنسوا سيميان "في دراسته الشهيرة " الأجرة: التطور الاجتماعي والعملة" بدراسة تاريخية متميزة للتاريخ الفرنسي معتمدا في ذلك تطبيق تقنيات إحصائية على معلومات تاريخية استخرجها من سجلات وكتب التاريخ الفرنسي، وحولها إلى معدلات ومؤشرات رقمية، واستنتج منها كثيرا من الحقائق التاريخية المهمة. لقد اكتشف هذا المؤرخ أن هناك حقب انفتاح اقتصادي تتميز بتزايد الإنتاج والأرباح، وهناك حقب انكماش اقتصادي تنخفض فيها الأسعار والأرباح ويضعف فيها الإنتاج. وفي نفس السياق تندرج دراسة المؤرخ الفرنسي ارنست لا بروس حول " أزمة الاقتصاد الفرنسي في نهاية العهد القديم وبداية الثورة " حيث تمكن من التوصل وبفضل منهج التحليل الاقتصادي إلى أن أيام الثورة تتزامن دائما مع الفترات التي ترتفع فيها أسعار الخبز، بسبب تدني إنتاج محاصيل الحبوب.

ومن ثمة فهناك توافق زمني جلي وقابل للقياس والضبط بين تطور المؤشرات الاقتصادية والتحولات السياسية التي عاشها المجتمع الفرنسي في هذه الفترة. وعموما، فان اعتماد المؤرخين على المقاربة الاقتصادية والإحصائية في دراسة الماضي البشري مكنهم من رصد كثير من الثوابت والمتغيرات في حركة التاريخ، والإلمام بالاتجاهات البعيدة المدى. كما أصبح التاريخ واحدا من بين العلوم الموضوعية بعدما كان قريبا من مجال السرديات .وفي هذا الإطار يقول المؤرخ بيير شوني: " ظن البعض أن التاريخ الجدولي يفتت وحدة الدراسات التاريخية، لكن الجميع اقتنع الآن بأنه أعاد للإنسان وحدته في إطار التنوع الذي يعني بالذات الشمول والكلية"(17).

لقد أثير جدل كبير بين الباحثين حول علاقة المؤرخ بالتاريخ الكمي والحاسوب وحدود تلك العلاقة، وقد وضح لوغوف الأمر حين بين أن جودة التاريخ الكمي رهينة بمشروع المؤرخ، وعمل المؤرخ يبدأ عندما يقدم للحاسوب النتائج؛ وأكثر من هذا هناك قضايا غير قابلة للتكميم، ثم لا يجب انتظار الحاسوب كي "يكتب التاريخ" (18)

2- التوظيف السيكولوجي:

فطن المؤرخون إلى أهمية توظيف علم النفس في دراساتهم وأبحاثهم التاريخية في الفترة الأخيرة. ففي مقال له حول تاريخ الذهنيات بين المؤرخ الفرنسي جورج دوبي أهمية توظيف منهج التحليل النفسي في الدراسات التاريخية، والفائدة العلمية الكبيرة التي يحرزها البحث التاريخي بفضله، لقد أدرك المؤرخون أهمية علم النفس الاجتماعي في تفسير وتحليل كثير من الوقائع والأحداث التاريخية، كتاريخ الذهنيات والعادات والتقاليد والطقوس والأفراح والأعياد والحروب

Mokarabat

والصراعات الأهلية والطائفية والثورات الاجتماعية...الخ. وذلك من خلال محاولة كشف اللاشعور الجماعي في مجتمع ما (19)

إن مضمون الوثائق التاريخية هي في جوهرها، سلوكيات فردية وجماعية، وعليه فهي نتاج بنية نفسية تعكس في جوانب كثيرة منها المكبوتات الداخلية للمجتمع والتي تحتفظ بها الذاكرة الجماعية (20)

وإجمالا، فان اعتماد المؤرخين المعاصرين على المقاربة السيكولوجية في الكتابة التاريخية الحديثة، ساعدهم كثيرا في توجيه تفكيرهم نحو مجالات مغمورة، وطرحوا أسئلة جديدة لم يكن من الممكن طرحها لولا الأفاق الجديدة والواسعة التي فتحها توظيف مناهج التحليل النفسي في البحث التاريخي الحديث.

3- التوظيف السوسيولوجي:

أخذت هذه القراءة طريقها إلى الاستعمال في مجال الدراسات التاريخية مع ظهور مدرسة الحوليات، وخاصة عندما بدأ مؤرخو التاريخ الجديد ينزعون إلى دراسة الظواهر الاجتماعية للإنسان من قبيل مثلا تاريخ الزواج، الموت، علاقات القرابة داخل القبيلة نظم العشائر الأسرة (21)

فإلى المؤرخ "بروديل" يعود الفضل في ادماج المنهج السوسيولوجي داخل حقل الدراسات التاريخية المعاصرة، فقد اعتبر هذا الأخير أن الأحداث التاريخية جزء من حقيقة أكبر وأكثر تعقيدا وهي المجتمع (22)

إن اعتماد المؤرخين على المقاربة السيسيولوجية في دراسة التاريخ ساعدهم على فهم وكشف خبايا المجتمعات في الماضي، وفك تركيباتها ومكوناتها، وتحديد العلاقات والروابط بين عناصرها. مما فتح المجال لطرح إشكاليات تاريخية جديدة وبديلة تصب في الكل المجتمعي عوض التركيز على الفرد، وفي هذا المضمار، انتقد المؤرخ "فرنسوا سيميان" ما اسماه " أوثان قبيلة المؤرخين وهي الفرد والسياسة والكرونولوجيا (23)

فلقد عاب على المؤرخين التقليديين تقديسهم الكبير لدراسة الوثيقة بشكل منعزل عن محيط كتابتها الاجتماعي.

4- القراءة الابستمولوجية:

تناول المؤرخ العربي حقل تاريخ العلوم ضمن المعطى الحضاري الذي ترهل فيه العقل العربي وكذا ضمن "الخصوصية الدغمائية"(24)، حيث أن غالبية كتابات النخب المثقفة التي كتبت في تاريخ الفكر والعلوم بصفة خاصة جاءت كتاباتها مضطربة في بنيتها وقراءتها للتراث غالبا ما أدت الى النكوص والتراجع بنا إلى الوراء (25)

ومع انفتاح التاريخ على العلوم الأخرى، سواء الإنسانية منها أو الدقيقة، تمكن المؤرخون من التزود بأدوات بحث جديدة جعلتهم يعيدون النظر في كثير من القضايا التاريخية، ويطرحون أسئلة جديدة ومشكلات تاريخية لم تكن إلى عهد قريب في متناول المشتغلين بالتاريخ، لقد نظر الثنائي "لوسيان فيفر" و"مارك بلوخ" إلى الكتابة التاريخية على أنها طرح للمشكلات الكبرى للإنسان في سياق "الزمن التاريخي الطويل"، وذلك بنية إخراج الكتابة التاريخية من نمطية الحدث السياسي والوقائع الضيقة( )، وفي هذا الصدد يقول المؤرخ الفرنسي "لوسيان فيفر": "سيساهم في كتابة التاريخ اللغوي والأديب والجغرافي والقانوني والطبيب وعالم الأجناس والخبير بمنطق العلوم...الخ" (26)

ومع رصدنا لأهم الحقول المعرفية التي تعاملت مع التراث العربي الإسلامي سواء من ناحية المنطلق المنهجي أو مرجعية التفكير الاجتماعية –الأيديولوجيا–ونزعَاتُها المتعددة في القراءة والتوظيف، وبكل ما لها من مغالطات تاريخية وعلمية، يقترح مؤرخو العلم [27] البديل الابستمولوجي [28] لتغيير الخطاب الأكاديمي في دراسة العلوم وبدونه لن نتجاوز "العائق الابستمولوجي" الذي طرحة "غاستون باشلار" بعبارة أدق يقول: «إن العقل ينمو في جو الأزمة، وكل نضج فكري مزعوم يشكل عائقاً في درب المعرفة». وهنا دور الابستمولوجيا في إعادة دراسة معرفة علمية مبنية على الموضوعية بعيدة كل البعد عن القراءات المتعددة للموضوع الواحد وحسبنا في ذلك أكبر كتاب قدمت له قراءات متضاربة؛ ونعني هنا "مقدمة ابن خلدون" التي وظفت في قراءة العديد من المرجعيات فكلٌ ينسبه إلى تيارٍ فكريٍ معينْ، ويُقدم في كل مرة على حَسب تخصصات الدارسين واسقاطاتهم الأيديولوجية [29].

خاتمة:

وما يمكن استخلاصه من هذه البحث ما يلي:

- إن القراءة الحداثية المعاصرة للوثيقة داخل النطاق الإسلامي هي التي تأخذ بالمفهوم التجريبي للقراءة في أنها: (دمج الوعي الجديد داخل مجرى ومحتوى الوثيقة).
- كان للحماس الشديد للاتجاه المادي الوضعي ومفهومه لتحليل وقراءة الوثيقة في النطاق الحداثي أثر في ظهور نظرة دونية عند بعضهم تجاه الوثيقة التاريخية ضمن التراث والفكر الإسلامي، مما أدى إلى الدعوة إلى تجاوزه وأحيانا تفتيته، وأحيانا إعادة إنتاج المنتج.
- ظهرت مدارس عدة في توظيف نص الوثيقة، وفقا للمنطق الحداثي؛ أبرزها المدرسة المادية؛ في صورتها التفكيكية والمدرسة البنيوية، والمدرسة التاريخية.
- مؤرخي مدرسة الحوليات أحدثوا قطيعة ابستمولوجية مع الاتجاه السابق في الكتابة التاريخية، فقد عملوا على تجاوز التاريخ الحدثي، ودعوا إلى تاريخ إشكالي يقر بأهمية العوامل التركيبية في دراسة التاريخ.
- إن تجديد الكتابة التاريخية العربية اليوم ليست مطلبا أكاديميا فقط، بل أصبح مطلبا حضاريا كذلك تفرضه حاجة المجتمعات العربية إلى وعي فكري وتاريخي جديد يُسائل الوثيقة، وينتقد كل ما هو مصدري بالنسبة لبحثه. ولذلك فانه من الضروري على المؤرخين العرب ربط كتاباتهم وأبحاثهم بمشكلات العصر، وإمداد العقل العربي الحديث بآليات التفكير والمساءلة النقدية، وغرس قيم الاستمرارية والتجديد، غير أن تحقيق نقلة من هذا النوع يتطلب تخلي المؤرخين العرب عن الأنماط التقليدية في كتابة التاريخ، والانتقال إلى تصور جديد في كتابة التاريخ يقوم على النقد والدراية بذل السرد والرواية.

هوامش البحث:

(1) ادغار موران : **التربية على المستقبل–المعارف السبع الضرورية لتربية على المستقبل–**، ترجمة : عزيز لزرق ومنير الحجوجي، دار تبقال للنشر، منشورات اليونسكو، ط1، 2002،ص :37-38.

(2) جاك لوغوف : **التاريخ الجديد**، ترجمة : محمد الطاهر المنصوري، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2007 ،ص373.

(3) قدم الباحث ميشيل ڤوفيل دراسة بعنوان "**التاريخ والأمد الطويل**" يؤكد من خلالها الكيفية التي دشن بها فرناند بروديل مبادئ مفهوم "الأمد الطويل" والسبق القائم على «تتبع مظاهر التواصل في الزمان والمكان» من أجل تفادي مفهوم "الزمن القصير" الذي ساد من ذي قبل؛ ينظر : جاك لوغوف : **التاريخ الجديد**، ص141

(4) سادت هذه المدرسة في فرنسا طيلة القرن 19م والنصف الأول من القرن 20م.كان من أهم رواد هذه المدرسة التاريخية "لانجلو " و "سينوبوس "الذين أصدرا كتاب " **مدخل للدراسات التاريخية** " ستة 1889م.ركزت هذه المدرسة على إعادة إحياء الأحداث التاريخية من جديد عبر الاعتماد على الوثائق المكتوبة فلا تاريخ بدون وثيقة .

(5) قسم بردويل الزمن التاريخي إلى ثلاثية مشهورة قائمة على، البنى والظرفيات والأحداث. لقد فصل فيما بينها، وفي أبحاث أخرى. أنظر: جاك لوغوف، **التاريخ الجديد**، 218ص.

(6) إبراهيم القادري بوتشيش : **مباحث في التاريخ الاجتماعي**، بيروت : دار الطليعة، 1997 ، ص 5.

(7) عمر فروخ، **تجديد التاريخ في تعليله وتدوينه –إعادة النظر في التاريخ** –، بيروت : دار الباحث، ط1، 1980، ص10

(8) عبد الله الغذامي : **الخطيئة والتكفير من البنيوية إلى التشريحية**، القاهرة : دار سعاد الصباح،ط3، 1993، ص78.

(9) أدونيس : **الثابت والمتحوّل**، بيروت : دار العودة ، ط4، 1986، ص19–37، ونصر حامد أبو زيد، **النص السلطة الحقيقة : إرادة المعرفة وإرادة الهيمنة** ، بيروت – الدار البيضاء : المركز الثقافي العربي ،ط4، 2000،ص80.

(10) نصر حامد أبو زيد، **النص السلطة الحقيقة : إرادة المعرفة وإرادة الهيمنة** ،المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء–بيروت،ط4، 2000، ص122–133.

(11) رشيد بنحدو : **قراءة في القراءة**، مجلة الفكر العربي المعاصر، بيروت : مركز الإنماء القومي ، ع/48–49، 1988، ص19.

(12) رولان بارت، **لذة النص**، ترجمة منذر عياشي، بيروت : مركز الإنماء الحضاري،1992، ص55–56.

(13) جاك لوغوف : **التاريخ الجديد**، ص 83.

(14) إن توسيع حقل الوثيقة التاريخية لا يعني حسب لوغوف القطيعة مع الأصول أو الآباء الذين انحدر منهم التاريخ الجديد، أمثال فولتير وشاتوبريان وغيزو وميشلي وغيرهم. انظر التفصيل: جاك لوغوف: **المرجع نفسه**، ص 98–99–100–101.

(15) رفعت سلام، **بحثا عن التراث العربي : نظرة نقدية منهجية**، بيروت : دار الفارابي ، ط1، 1989،ص22.

(16) المصطفى الخصاصي، **قضايا ابيستيمولوجية وديداكتيكية في مادتي التاريخ والجغرافيا**، السلسلة البيداغوجية، الدار البيضاء : مطبعة النجاح، ، 2001،ص 32.

(17) عبد الله العروي : **مفهوم التاريخ** ، الدار البيضاء : المركز الثقافي العربي، ط3، 1997،ج1، ص 168–169.

(18) جاك لوغوف : **التاريخ الجديد**، ص122.

(19) **المرجع نفسه** : ص 227.

(20) **نفسه** : ص 231.

(21) جاك لوغوف: **التاريخ الجديد**، ص109.

(22) علي حرب : **الفكر والحدث** ، بيروت: دار الكنوز الأدبية ، ط1، 1997 ، ص14–15

(23) محمد العيادي : "**المدارس التاريخية الحديثة و مسألة الحدود بين العلوم الاجتماعية**"، مجلة أمل: بعض القضايا المنهجية لعلم التاريخ، ع/15، السنة 5، 1998، ص 31–32.

(24) محمد أركون: **أين هو الفكر الإسلامي المعاصر** ، ترجمة: هاشم صالح، ط2، بيروت: دار الساقي، 1995، ص 169.

(25) هاشم صالح : **الانسداد التاريخي**، ص257.

(26) عبد الله العروي : **مفهوم التاريخ**، ج2، ص187.

(27) في مقدمة المناديين لضرورة تطبيق المنهج الابستمولوجي لنقد ودراسة العلوم هو سالم يفوت، حيث يظهر المنهج الابستمولوجي والحفر الأركولوجي الذي يقترحه الأستاذ عند دراسته التطبيقية وهو يؤرخ لعلم الفلك في المغرب والأندلس، فعملية "الحفر" لا تنطلق من بداية غير محددة، ولا تتجه نحو مستقبل غير معروف، لأن هدفها هو الإجابة عن سؤال راهن وهو: ما هي مساهمة المفكرين المغاربة والأندلسيين في نشأة العلم الحديث وعلى رأسه علم الفلك سالم يفوت: نحن والعلم، ص5؛ ومن أهم دراساته الابستمولوجية: **فلسفة العلم المعاصرة ومفهومها للواقع**، بيروت: دار الطليعة، 1976م؛ **حفريات المعرفة الإسلامية**: بيروت: دار الطليعة، 1990،و هناك العديد من الدراسات التي طبقت المنهج الابستمولوجي على غرار: ناجية الوريمي بوعجيلة: **حفريات في الخطاب الخلدوني**

Mokarabat

–الأصول السلفية ووهم الحداثة العربية–،تونس: دارالجنوب،2008م؛ محمد عابد الجابري: **بنية العقل العربي–دراسة تحليلية نقدية لنظم المعرفة في الثقافة العربية–**،ط9،بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2009م، ـــــ **نحن والتراث**، ـــــ **تكوين العقل العربي**؛ محمد أركون: **تاريخية الفكر العربي الإسلامي**، ترجمة: هاشم صالح،ط3، بيروت: مركز الانماء القومي، 1996م، محمد أركون: **أين هو الفكر العربي المعاصر؟**، ـــــ : **الفكر الإسلامي قراءة علمية**: ترجمة هاشم صالح،ط3،بيروت: مركز الإنماء القومي، 1996م؛ حسين عبد الحميد: **مستويات الخطاب المنهجي في العلوم العربية الإسلامية**.

(28)**الابستمولوجيا**: هو مصطلح جديد أي لون جديد من الدراسات التي تتخذ المعرفة والمفاهيم موضوعا لها، وأن الشيوع الواسع لهذا المصطلح دليل على وجود مشاكل جديدة أو نظرات جديدة إلى مشاكل قديمة تدعوا الحاجة إلى جعلها موضوعا لعلم جديد، ويشتق هذا المصطلح من كلمتين يونانيتين (Episteme) ومعناها: علم و (Logos)معناها: نقد، نظرية، دراسة، فالابستمولوجيا إذن من حيث الاشتقاق اللغوي هي: علم العلوم أو دراسة النقدية للعلوم، ينظر: علي حسن كركي: **الإبستمولوجيا في ميدان المعرفة**، ط1، بيروت: شبكة المعارف،2001م، ص15. ان تاريخ العلوم جدل بين العوائق الابستمولوجية والقطيعات الابستمولوجية»، ينظر: محمد الوقيدي: **ما هي الابستمولوجيا؟**، بيروت: مكتبة المعارف للنشر، ط2، 1987م، ص 15 .

لهذا تعرف الابستمولوجية بأنها صفة جوهرية أي الدراسة النقدية للمبادئ أو الفرضيات أو النتائج العلمية الهادفة إلى بيان أصلها المنطقي لا النفسي ، وقيمتها وأهميتها الموضوعية حيث «تتناول بالدرس والنقد مبادئ العلوم وفروضها ونتائجها لتحديد قيمتها وحصيلتها الموضوعية ،استنادا إلى التوجه الابستمولوجي المعاصر لنظرية تاريخ العلوم، واعتمادا كذلك على الأسئلة القلقة التي بدأ مؤرخو العلم وفلاسفته يطرحونها حاليا؛ وثانيا نقد المنهجية التي سادت تاريخ العلوم والتي ترجع إلى سرد الحكايات والوقائع، والاكتفاء بتجميع وتسجيل الاكتشافات والنظريات والابتكارات المتراكمة؛ ينظر:محمد الوقيدي: **المرجع نفسه**: ص 23–28.

(29) سالم يفوت: **"ابن خلدون وحدود التأويل"**؛ ضمن كتاب: **الأبنية الفكرية في الغرب الإسلامي زمن ابن خلدون**، لمجموعة باحثين، ط1، الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2007م.ص30.

قائمة المراجع:

1. أدونيس: الثابت والمتحوّل، ط4، بيروت: دار العودة، 1986.
2. أركون، محمد: أين هو الفكر الإسلامي المعاصر، ترجمة: هاشم صالح، ط2، بيروت: دار الساقي، 1995.
3. بارت، رولان: لذة النص، ترجمة: منذر عياشي، بيروت: مركز الإنماء الحضاري،1992.
4. بنحدو، رشيد: قراءة في القراءة، مجلة الفكر العربي المعاصر، بيروت: مركز الإنماء القومي، ع/48–49، 1988، ص18–31.
5. بوتشيش، إبراهيم القادري: مباحث في التاريخ الاجتماعي، بيروت: دار الطليعة، 1997.
6. حرب، علي: الفكر والحدث، ط1، بيروت: دار الكنوز الأدبية، 1997.
7. الخصاصي، المصطفى: قضايا ابستمولوجية وديداكتيكية في مادتي التاريخ والجغرافيا، السلسلة البيداغوجية، الدار البيضاء: مطبعة النجاح، 2001.
8. أبو زيد نصر حامد، النص السلطة الحقيقة: إرادة المعرفة وإرادة الهيمنة، ط4، بيروت –الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2000.
9. سلام، رفعت، بحثا عن التراث العربي: نظرة نقدية منهجية، ط1، بيروت: دار الفارابي، 1989.
10. العروي، عبد الله: مفهوم التاريخ، الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ط3، 1997، ج3.
11. الغذامي، عبد الله: الخطيئة والتكفير من البنيوية إلى التشريحية، ط3، القاهرة: دار سعاد الصباح، 1993.
12. فروخ، عمر: تجديد التاريخ في تعليله وتدوينه –إعادة النظر في التاريخ –، 61، بيروت: دار الباحث، 1980.
13. لوغوف، جاك: التاريخ الجديد، ترجمة: محمد الطاهر المنصوري، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007.
14. محمد، عيادي: "المدارس التاريخية الحديثة ومسألة الحدود بين العلوم الاجتماعية"، مجلة أمل: بعض القضايا المنهجية لعلم التاريخ، ع/15، السنة 5، 1998.ص 29–44.
15. موران، ادغار: التربية على المستقبل–المعارف السبع الضرورية لتربية على المستقبل–، ترجمة: عزيز لزرق ومنير الحجوجي، ط1، دار تبقال للنشر، منشورات اليونسكو، 2002.
16. الوقيدي، محمد: ما هي الابستمولوجيا؟،ط2، بيروت: مكتبة المعارف للنشر، 1987.

Mokarabat